اقتصاد

زيادة التجارة بين تركيا والخليج

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تتزايد وتيرة التفاوض واللقاءات، بين مسؤولين من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، لإبرام اتفاقية منطقة للتجارة الحرة. ويكشف المنسق العام للمفاوضات لدول مجلس التعاون الخليجي، رجا المرزوقي، عن قرب التوصل إلى اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع تركيا، وفي ذلك مصلحة متبادلة لكلا الطرفين نظراً لرفضهما «حصر نفسهما إما مع المعسكر الأميركي أو الصيني»، مضيفاً خلال حديثه لصحيفة «الاقتصادية» السعودية الذي نشرته قبل أيام، أن دول مجلس التعاون تحاول تجنب هذا الصراع التجاري بتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع دول وتكتلات، والانفتاح الاقتصادي على جميع الأطراف. بدوره، يرى المحلل التركي، إسلام أويصال، أن التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع دول الخليج، مصلحة لكلا الطرفين، فتركيا التي قطعت شوطاً كبيراً بالإنتاج الصناعي والعسكري، يمكن أن تسد كثيراً من احتياجات السوق الخليجية، وبتكاليف وأسعار أقل من الواردات الأوروبية وحتى الصينية، كما تستفيد الاستثمارات الخليجية من المزايا والإعفاءات التي عدلتها تركيا أخيراً، حول فرص توطين المنشآت والاستثمار. وحسب المحلل التركي «زيادة الصادرات والسياحة وجذب الاستثمارات مطلب تركي»، مضيفاً لـ«العربي الجديد» أن عالم اليوم لم يعد يعترف بالقوة المنفردة أو بهيمنة اقتصاد على منطقة، بل التوجه إلى الاتفاقات الثنائية وما بعدها، كالتكتلات التي نراها، وخاصة مجموعة بريكس التي تجتمع اليوم بهدف التوسع وكسر احتكار وهيمنة الاقتصاد الأميركي ومجموعة السبع الدولية. وأشار إلى أن تركيا تسعى للتوسع بعلاقاتها وإقامة علاقات واتفاقات مع دول المنطقة العربية والدول الأفريقية، لتضاف إلى شركائها التقليديين في أوروبا، لأن منع أنقرة من دخول الاتحاد الأوروبي، زاد ضرورة البحث عن شركاء جدد.

وكانت العاصمة التركية أنقرة قد شهدت الشهر الماضي، انطلاق، الجولة الأولى من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، بعد أن بحثت قضايا التجارة وزيادة التبادل السلعي والخدمات، إلى جانب استقطاب الأموال والاستثمارات وقواعد المنشأ، وما يمكن أن يعيق عمليات التبادل وتوطين المنشآت، من عوائق فنية، وتدابير الصحة، والصحة النباتية. وهدفت الجولة الأولى إلى وضع ملامح ومبادئ الاتفاقات التي ستسير عليها المفاوضات بقطاعات التجارة والاستثمار والازدواج الضريبي، إضافة إلى وضع الإطار للجولات التفاوضية المقبلة التي ستبحث بنسب التخفيض الضريبي والسلع المستثناة والإعفاءات التي ستمنح للمستثمرين، وصولاً لصفرية الرسوم وميزات تفضيلية للاستثمار بين تركيا ودول الخليج العربي. ويشير المحلل التركي، باكير أتاجان، إلى أن النقاش حول اتفاق تجارة حرة مع دول الخليج، يتم منذ سنوات «بعد تجميد الاتفاقية السابقة»، لكن برودة العلاقات السياسية مع بعض الدول، خلال الفترة السابقة، ربما أخر اللقاءات وجولات التفاوض، معتبراً أن توقيع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، جاسم محمد البديوي، ووزير التجارة التركي، عمر بولاط، البيان المشترك، في 21 مارس/ آذار الماضي، اتفاق البدء بمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، كان ساعة البداية.

الجفاف يهدد القمح الروسي

من المتوقع أن تتقلص إنتاجية القمح في روسيا للسنة الثالثة على التوالي، بسبب قلة الأمطار التي أسفرت عن تأخير عمليات الزراعة في أكبر دولة منتجة للقمح في العالم. فقد أشارت تقديرات شركة الاستشارات SovEcon إلى أن إنتاج القمح لعام 2024 سيبلغ 80,1 مليون طن، وهو أقل حجم للحصاد منذ موسم 2021/2022. وسيزيد ذلك الضغوط على المخزونات العالمية المحدودة بالفعل. وكانت المحاصيل الوفيرة من روسيا في السنوات الماضية قد ساعدت على تخفيف المخاوف بشأن الإمدادات بعد أن شهدت مناطق زراعية رئيسية أخرى، مثل الولايات المتحدة وأوروبا، ضعفاً في الإنتاج، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ. وأسهمت سيطرة المحاصيل الروسية الرخيصة على السوق في خفض الأسعار من مستوياتها القياسية خلال 2022 وما تزال تؤثر على أسواق العقود المستقبلية العالمية.

مزارع يحصد القمح في منطقة أورينبورغ الروسية، في 31 اغسطس/آب 2022 (الأناضول)

عن ملايين وذهب وياقوت السنوار

مصطفى عبد السلام

لا تتوقف آلة الدعاية الإسرائيلية ومعها وسائل إعلام خليجية وعالمية عن نشر الأكاذيب بحق قادة المقاومة الفلسطينية والزعم بأنهم «تجار موت وسماسرة حروب» يمتلكون مليارات الدولارات والأصول والعقارات في الوقت الذي لا يملك سكان غزة المال لشراء الطعام والدواء والوقود، ولا يتوقف الإعلام العبري عن تلفيق التهم لهؤلاء القادة بممارسة الفساد المالي على نطاق واسع، ظناً منه أن تلك الأكاذيب تشوّه الصورة الذهنية والسمعة المالية لهم بل وتحطيمها في أذهان العرب، والملفت أن تلك الآلة لا تقدم دليلاً واحداً على صدق مزاعمها، بل تنشر تقارير تنسبها زوراً لمؤسسات عالمية، وأحياناً تستعين بشخصيات ومواقع مغمورة لترديد تلك المزاعم.

قبل شهور زعمت وسائل إعلام عبرية وعالمية أنّ إسماعيل هنية يمتلك ثروة تصل إلى 4 مليارات دولار، وهو ما يضعه إلى جانب أثرياء العالم، وامتدت المزاعم لقادة آخرين، فمجموع ما يملكه قادة حماس الثلاثة الكبار، هنية وخالد مشعل وموسى أبو مرزوق، 11 مليار دولار وفق تلك المزاعم، ووصل الأمر إلى حد تلفيق غلاف لمجلة فوربس يتحدث عن امتلاك هؤلاء مليارات الدولارات، وثبت أن الغلاف مزور.

وعقب استشهاد يحيى السنوار أعادت الدعاية الإسرائيلية الحديث عن ثروة الرجل وملايينه وذهبه وياقوته في بنوك فرنسا وغيرها من المصارف الغربية، مستندة لمزاعم سبق أن نشرتها وسائل إعلام عبرية، منها غلوبس التي نشرت يوم 29 أكتوبر 2023، مقالاً بعنوان: «غزة الفقيرة وحماس الغنية» زعم امتلاك قادة حماس، ومنهم السنوار، ثروات ضخمة. ومزاعم أخرى لاحقت زوجته، إذ جرى تصويرها بأحد الأنفاق وهي تحمل حقيبة يد نسائية فرنسية قيمتها 32 ألف دولار، وهو ما ثبت كذبه.

تدرك وسائل الإعلام العبرية أكثر من غيرها أن السنوار لا يمتلك دولاراً واحداً، في البنوك الغربية، وأنه لا يمتلك نصف متر في شقة تقع خارج غزة، وأن الرجل عاش فقيراً، وأنه لو كان يمتلك 100 دولار في تلك البنوك لسارعت كل الحكومات بالكشف عنها وتحطيم صورته الأسطورية، وأن تلك الحكومات حاولت مراراً تشوية سمعة السنوار المالية من خلال الإعلان عن تجميد أمواله في البنوك الغربية، كما جرى من قبل فرنسا.

السنوار تحول إلى أسطورة ورمز للتحرر الوطني، ولذا تُحاول وسائل الإعلام العبرية ومن يسير في فلكها من صحافة الصهاينة العرب تحطيم تلك الصورة، بعد أن اكتشف الجميع زيف ما رددته في الشهور الماضية من أنّ الرجل يعيش في إنفاق غزة محاطاً بالأسرى الإسرائيليين، وأنّه كان يخطط للهرب خارج القطاع.

أخبار مختصرة

تراخيص سعودية للتعدين

أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية، عن طرح سبعة تراخيص أمام المستثمرين المحليين والدوليين، للكشف التعديني في منطقتي مكة المكرمة والرياض، على مساحة إجمالية تبلغ 1070 كيلومترا. وتأتي هذه التراخيص في إطار جهود تسريع وتيرة استكشاف واستغلال الثروات المعدنية في المملكة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية 2030، بأن يكون قطاع التعدين ركيزة ثالثة في الصناعة السعودية، وفق ما نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» عن الوزارة ، أمس الثلاثاء. وأوضحت الوزارة أن مواقع رخص الكشف المطروحة، تحتوي على ثروات تعدينية نوعية ومعادن ثمينة تتضمن معادن أساس، مثل الذهب والنحاس والزنك والرصاص والفضة.

تباين مؤشرات بورصة مصر

سجلت مؤشرات البورصة المصرية أداءً متبايناً لدى إغلاق تعاملات، أمس، حيث انخفض المؤشر الرئيسي «إيجي إكس 30» بنسبة 0,06% ليصل إلى مستوى 30427,35 نقطة، فيما صعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بنسبة 2,34% ليصل لمستوى 7861,84 نقطة، وارتفع مؤشر «إيجي اكس 100» الأوسع نطاقاً بنسبة 1,8% ليصل إلى مستوى 11048,26 نقطة. وربح رأسمال السوقي لأسهم الشركات المقيدة نحو 13 مليار جنيه لينهي التعاملات عند مستوى 2,182 تريليون جنيه.

انخفاض العمالة النظامية في كوريا الجنوبية

أظهرت بيانات رسمية أن عدد العمال النظاميين في كوريا الجنوبية انخفض لأول مرة منذ ثلاث سنوات في عام 2024، ليصل إلى 13,69 مليون عامل في أغسطس/آب الماضي، بانخفاض بلغ 147 ألف عامل عن نفس الشهر من عام 2023، وفق ما نقلت وكالة يونهاب، أمس، عن هيئة الإحصاء الكورية. ويمثل هذا أول انخفاض منذ عام 2021، عندما انخفض الرقم بمقدار 94 ألفاً.

الحكومة الفلسطينية تحضّر مسودة لبرنامج تنمية رغم الأوضاع الكارثية

رام الله ـ **العربي الجديد**

أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى، أمس الثلاثاء، تحضير الحكومة الفلسطينية مسودة المرحلة الأولى من «البرنامج الوطني للتنمية والتطوير»، بحيث يتم تنفيذه خلال العامين القادمين 2025-2026. وأكد مصطفى في كلمته بافتتاح الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء الفلسطيني في مدينة رام الله، أن ذلك التحضير يأتي من أجل إعطاء الاقتصاد الوطني دفعة للأمام باتجاه الخروج من أزمته، والعمل في الوقت نفسه على أهداف محددة وأهمها: إصلاح الخلل القائم في العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، وزيادة الاعتماد على الذات، وزيادة معدلات النمو، وخفض معدلات الفقر والبطالة.

وأشار رئيس الوزراء الفلسطيني إلى أن البرنامج يحتوي على جزأين رئيسيين: الجزء الأول من البرنامج عبارة عن مبادرات تنموية «عبر قطاعية»، تهدف إلى تحقيق مخرجات محددة ضمن جدول زمني محدد لإنجازها، والجزء الثاني من البرنامج هو برنامج تطوير البيئة التشريعية والإصلاحات المؤسسية اللازمة لتمكين الفلسطينيين من إنجاز المبادرات التنموية المذكورة والبرامج الاستثمارية المستقبلية. وأكد مصطفى أن الجزء الأول يشمل سبع مبادرات تنموية وهي مبادرات: الطاقة المتجددة، وتوطين الخدمات الصحية، والتحول الرقمي، والحماية الاجتماعية، وتطوير هيئات الحكم المحلي، والأمن الغذائي، والتعليم من أجل التنمية.

وفي سياق آخر، أشار مجلس الوزراء إلى أنه تولى مسؤولياته في ظل ظروف استثنائية وصعبة للغاية، في ظل حرب كارثية على قطاع غزة، وتصعيد عسكري في الضفة الغربية، ومديونية مرتفعة، إضافة إلى أزمة مالية حادة نتيجة الاقتطاعات الكبيرة التي تقوم بها دولة الاحتلال من عائدات الضرائب الفلسطينية (المقاصة)، والتي أثرت كلها مع عوامل أخرى في أداء الاقتصاد الوطني، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

وأكد مجلس الوزراء الفلسطيني مواصلة العمل دون كلل، رغم التحديات الجسيمة، بالتعاون مع ذوي العلاقة والشركاء على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، على تعزيز جهود الإغاثة لأبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتوفير ما أمكن من موارد لضمان استمرار الخدمات المقدمة لأبناء الشعب الفلسطيني من التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وغيرها.

فلسطين

حصار قاتل شمال غزة... لا بضائع والأسعار «جنونية»

يواصل الجوع نهش سكان شمال غزة وسط حصار قاتل يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على مئات آلاف الأشخاص، ويأتي ذلك في ظل قطع المساعدات ومعاناة الفلسطينيين من أسعار جنونية لما تبقى من سلع باتت الأغلى في العالم

يوسف ابو وطفة

يعيش 400 ألف فلسطيني في محافظتي غزة والشمال في حصار إسرائيلي مشدّد وقاتل منذ الأول من تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، وسط شح شديد في المواد الغذائية الأساسية وعدم تمكن المواطنين من شراء احتياجاتهم في ظل استمرار العملية العسكرية البرية للأسبوع الثالث على التوالي. ويشدد الحصار الإسرائيلي المفروض على محافظة شمالي القطاع ومخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين ومنطقة بيت لاهيا، حيث يمنع الاحتلال الإسرائيلي وصول شاحنات المساعدات المحملة بالأغذية لصالح السكان، في حين يسمح بعبورها بكميات شحيحة لا تكاد تكفي حاجات الفلسطينيين إلى مدينة غزة.

منع إدخال ربع مليون شاحنة مساعدات

أكد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن جيش الاحتلال منع إدخال أكثر من ربع مليون شاحنة مساعدات وبضائع، منذ بدء حربه ضد قطاع غزة. وأوضح المكتب في بيان صحافي صدر أمس أن الاحتلال منع إدخال الغذاء وحليب الأطفال والمكملات الغذائية، وهو ما يعد «جريمة ضد الإنسانية، ويكرّس سياسة التجويع في محافظات قطاع غزة، وبالأخص محافظة شمال قطاع غزة وفي مخيم جباليا تحديدا». ومن جانبه، قال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيليب لازاريني، إن «الناس في شمال غزة ينتظرون الموت فقط».

لا سلع في الأسواق

ومع تصاعد العمليات البرية سجلت الأسعار ارتفاعات قياسية غير مسبوقة مقارنة بالفترة التي سبقت الأول من أكتوبر الجاري، في وقت لا تمتلك فيه العائلات الفلسطينية الأموال الكافية لشراء ما يلزمها من سلع ومواد غذائية.

ويبدو المشهد المرتبط بالأمن الغذائي سيئاً للغاية في ظل حالة النزوح من منطقة لأخرى داخل مناطق الشمال ومدينة غزة والتحكم الإسرائيلي في عدد الشاحنات التي يسمح لها بالمرور إلى تلك المناطق، وسط تصاعد التحذيرات من انتشار المجاعة بشكل كبير.

وتخلو الأسواق والطرقات حتى من المعلبات التي كانت توصف بأنها ذات جودة منخفضة، حيث لا يجد الفلسطينيون إلا الطحين والخبز، وسط غياب تام للسلع الأساسية من خضروات ومعلبات تمكنهم من الصمود في ظل استمرار العملية العسكرية التي أوشكت على دخول شهرها الأول، فيما تعتبر الثالثة على التوالي منذ بداية الحرب الإسرائيلية.

وبحسب رصد «العربي الجديد»، فقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية، مثل السكر، حيث وصل سعر الكيلوغرام الواحد منه إلى 150 شيكلاً إسرائيلياً، أما كيلو غرام الأرز فارتفع إلى 60 شيكلاً، في حين بلغ سعر لتر زيت الطعام 80 شيكلاً. (الدولار = 3,78 شيكلات).

أغلى أسعار في العالم

أما أسعار المعلبات فسجلت هي الأخرى قفزات قياسية غير مسبوقة، إذ سجلت لحوم الدواجن المعلبة 35 شيكلاً إسرائيلياً للعلبة الواحدة، وارتفعت أسعار معلبات الفول إلى 15 شيكلاً للعلبة الواحدة، وبلغت كلفة علبة «الحلاوة» 30 شيكلاً، فيما سجلت أسعار معلبات التونة 25 شيكلاً للعلبة الواحدة و15 شيكلاً لعلبة السردين «الأسماك المعلبة».

ويعتبر غياب المساعدات وعدم إدخال الشاحنات عبر المعابر المختلفة السبب الرئيسي وراء الارتفاع الكبير في أسعار المعلبات والسلع، حيث لم تدخل أي شاحنة جديدة منذ الأول من أكتوبر الجاري بالرغم من المزاعم الإسرائيلية بوجود قرار من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بإدخال 250 شاحنة لتفادي تقليص المساعدات العسكرية التي يحصل عليها الاحتلال من أميركا.

وحسب نائب مدير شؤون الأونروا في غزة سام روز، فإنه لا تصل تقريباً أي إمدادات إلى غزة وعاد الوضع في المدينة ومنطقة الشمال إلى ما كان عليه في شهر أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي مع انطلاق العملية العسكرية الإسرائيلية وحرب الإبادة.

وذكر روز في تصريح وزعته أونروا على الصحافيين أنه لا تصل أي مساعدات إلى جنوب غزة، حيث إن هناك 1,7 مليون شخص محاصرون، أو إلى الشمال، في جباليا، حيث تم قطع الإمدادات الأساسية عن أكثر من 100 ألف شخص لأكثر من 3 أسابيع.

سياسة التجويع والحصار القاتل

ويأتي كل هذا بالتزامن مع إغلاق جيش الاحتلال لآخر معبر في قطاع غزة منذ 169 يوماً، وإحكام الحصار بشكل خانق على جميع محافظات قطاع غزة، قام خلالها بمنع إدخال أكثر من ربع مليون شاحنة مساعدات وبضائع منذ بدء حرب الإبادة الجماعية ويواصل تعزيز سياسة التجويع، وخاصةً في محافظة شمال القطاع وفي جباليا تحديداً، وفق بيان للمكتب الإعلامي الحكومي، صدر أمس الثلاثاء، ذكر فيه أنّ ذلك يأتي في إطار استخدام التجويع سلاحَ حرب ضد المدنيين وضد الأطفال خصوصاً من خلال منع إدخال الغذاء وحليب الأطفال والمكملات الغذائية، وهو ما يُعدّ جريمة ضد الإنسانية. في الأثناء، يتحدث الفلسطيني محمد المجدر عن غياب السلع وعدم وجود أي مخزون لدى العائلات الفلسطينية المحاصرة في مناطق الشمال فضلاً عن ارتفاعها في مناطق مدينة غزة بشكل كبير يقارب ما كان عليه الحال مع بداية الحرب الإسرائيلية على القطاع. ويقول المجدر لـ«العربي الجديد»: «تم حصارنا منذ بداية العملية العسكرية في مخيم جباليا وخرجنا نحو المناطق الغربية لمدينة غزة، غير أنه لا توجد أي سلع أو مواد غذائية، وما هو متوفر مرتفع الكلفة ولا نستطيع شراءه». ويضيف: «الاحتلال يقوم بقتلنا بالتهجير والتجويع والعالم يشاهدنا بصمت ولا يتحرك لإدخال المساعدات أو توفير الأكل لنا، ويوفر الحماية للاحتلال للاستمرار في قتلنا، والأطفال يحتاجون للأكل هم وكبار السن».

> أغلى أسعار في العالم لما تبقى من سلع في الأسواق

تضاعف أسعار السلع 5 مرات

سبق أن طالبت الإدارة الأميركية الاحتلال الإسرائيلي بالسماح بإدخال المساعدات الغذائية إلى مناطق غزة والشمال، غير أن الاحتلال لم يدخل أي شاحنات جديدة، فيما عادت وأشنطن لالتزام الصمت تجاه حالة التجويع المتبعة. أما الفلسطيني علاء الدريوي فلا يجد لعائلته ما يسد رمقها في ظل محاصرته مع عائلته في منطقة بيت لاهيا ومشروعها وحالة الحصار المطبق الذي فرضته القوات الإسرائيلية التي تسيطر بالقوة النارية على المنطقة.

ويقول الدريوي لـ«العربي الجديد»، إنه لا يجد ما يأكله هو وعائلته في ظل الحصار الإسرائيلي الحالي لمناطق الشمال وعدم وجود أسواق وارتفاع أسعار السلع بنسبة تصل لخمسة أضعاف ما كانت عليه قبل بداية شهر أكتوبر الجاري. ويتحدث عن أن المعلبات المتوفرة لا تكفي إلا ليومين أو ثلاثة على الأقل، وهي بجودة منخفضة للغاية وبعضها اقترب من التلف، نتيجة النزوح من منطقة لأخرى وعدم امتلاك العائلات أي مستلزمات تمكنها من الحفاظ على صحة الطعام. ووفقاً لمنظمات حقوقية فلسطينية، فقد استشهد نحو 50 ألف فلسطيني منذ بداية حرب الإبادة الإسرائيلية على القطاع بفعل التجويع وانعدام الأمن الغذائي، معظمهم في المناطق الشمالية من القطاع، فضلاً عن حالات أخرى لم توثق بفعل انقطاع الاتصالات وعدم مقدرة الجهات الصحية على رصدها.

انعدام كارثي للأمن الغذائي

أظهر تقرير صدر الأسبوع الماضي عن الأمم المتحدة أن نحو 345 ألفا من سكان قطاع غزة سيواجهون جوعا «كارثيا» هذا الشتاء في ظل تراجع تدفق المساعدات الإنسانية، محذرا من خطر توسع المجاعة في مختلف أنحاء القطاع. وأشار التقرير إلى أن هذا العدد مقارنة بـ133 ألف شخص مصنفين حاليا بأنهم يعانون من «انعدام كارثي للأمن الغذائي». وفي تقرير «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» (إي بي سي)، تم التأكيد على أن زيادة المساعدات الإنسانية خلال الصيف ساهمت في تخفيف معاناة أهالي غزة، ولكن في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، تم تسجيل دخول كمية أقل من الإمدادات التجارية والإنسانية إلى القطاع، الأمر الذي ينذر القلق.

وتتعرض غزة، ولا سيما شمالها، إلى أكبر حرب إبادة في العصر الحديث، حسب منظمات دولية، إذ قال محقق الأمم المتحدة المستقل المعني بالحق في السكن الملائم بالاكريشنان راجاجوبال، يوم الجمعة الماضي، إنّ غزة تعرّضت لـ«وابل غير مسبوق من الدمار» منذ أن شنت إسرائيل حربها على القطاع المحاصر في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي.

وأضاف راجاجوبال أنّ «وحشية» الدمار في غزة لم تظهر في الصراعات في سورية وأوكرانيا. وتابع راجاجوبال قائلاً إنّه بحلول يناير/ كانون الثاني 2024، كان قد تم تدمير ما يراوح بين 60% و70% من جميع المنازل في غزة، وفي شمال غزة كانت النسبة 82% من المنازل. وأضاف أنّ «الأمر أسوأ بكثير الآن»، خاصة في الشمال الذي تقترب فيه نسبة التدمير من مستوى 100%.

فلسطينيون في شمال غزة يتلقون مساعدات في 30 إبريل 2024 (عبيد أبو سلامة/الأناضول)

بروفايل

اعتاد الأمن المصري اعتقال الخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق، الذي كان مؤيداً لمظاهرات 30 يونيو والمتخصص في إعداد موازنات الدول النامية، وصاحب أكثر من 20 مؤلفاً، منها «ظهور الفساد الإداري في مصر» و«أزمة الانتماء»

عبد الخالق فاروق

القاهرة ـ **عادل صبري**

عاد الباحث الاقتصادي عبد الخالق فاروق إلى غيابات السجن في الحادية عشرة من مساء الأحد الماضي، بعدما أخذته قوات الأمن الوطني من داخل شقته المتواضعة بمدينة «الشروق»، شرق العاصمة، إلى جهة غير معلومة، ولأجل غير مسمى.

واعتاد زوار الفجر الذهاب كثيرا إلى صومعة الخبير الاقتصادي المتخصص في إعداد موازنات الدول النامية، وصاحب أكثر من 20 مؤلفا، تركزت حول «ظهور الفساد الإداري في مصر» و«أزمة الانتماء» و«اقتصاديات الفساد»، الذي يشرح كيف جرى إفساد مصر والمصريين، و«اختراق الأمن الوطني المصري».

زادت حدة الزيارات بعدما تحول فاروق من أشد أنصار نظام 30 يونيو/ حزيران 2013 إلى عدو لدود لقياداته، التي راها تخرج عن الخطى التي دعا بصفته باحثاً «مؤدلجاً» ناصري الهوى اشتراكي المبدأ، إلى القضاء على حكم الرئيس السابق محمد مرسي باعتباره ممثلا لحقبة تبار يميني ممثلا لجماعة الإخوان المسلمين، يراها متطرفة ولا تصلح لإدارة دولة بحجم مصر متعددة الأديان والثقافات.

تسلح فاروق بأفكاره ودراساته وأقلامه ليشهرها كسيف «دون كيخوت» في حرب غير متكافئة، حيث يرى فاروق أن قيادة 30 يونيو خرجت عن مسارها عندما تنازلت عن أرض تيران وصنافير التي خاض الشعب حروبا من أجلها، وأنها بدلت عقيدتها باتجاه إلى بيع الأصول والشركات العامة، وخرجت عن عباءة الاشتراكية التي أسس لها ملهمه الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، وشرعت في الإساءة للجيش عندما أقحمته بالشأن الاقتصادي، وبناء عاصمة بقروض أجنبية هائلة يتحملها الشعب بينما يعاد توزيع الثروة على نخبة جديدة، تضم جنرالات وشخصيات انتهازية، تحرم المواطنين والأجيال القادمة من الاستفادة من ثروات الوطن.

أوقعته الأيديولوجيا في تفضيل نظام عسكري على آخر جاء عبر الصناديق، وسرعان ما جرجرته المبادئ الاقتصادية إلى معارك مع النظام، حيث اعترض على قول إن «مصر شبه دولة» وإنها «دولة فقيرة»، بكتابة سلسلة من المقالات الحارقة، مدعومة بالأرقام والأسانيد التي تبين كم أن مصر دولة غنية في مواردها فقيرة في إداراتها. تسببت كلماته الثأرية في القبض عليه لأول مرة في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، ليقضي 11 يوماً في السجن. وهو الذي يسكن بمدينة «الشروق»، التي اختار الإقامة فيها بشقة شديدة التواضع تابعة لمشروع الإسكان التعاوني للدولة، ضمن الوحدات المخصصة للإسكان المدعم لأعضاء نقابة الصحافيين التي يحمل عضويتها.

يروي فاروق في جلسة سابقة معه لـ«العربي الجديد»، أن تجربة المعتقل زادته إصراراً على إخبار الناس بما يدور حولهم من تحولات اقتصادية خطيرة، يخشى أن تدفع إلى حرمانهم من ثرواتهم إلى الأبد، ووقوع تلك الثروات في أيدي الصهاينة، الذين يتحكمون في الاقتصاد عبر مسارات صندوق النقد ومؤسسات التمويل التي تدفع الحكومة لبيع الأصول وتوريطها في الديون.

أجبرته السلطات على غلق مؤسسته البحثية «مركز النيل للدراسات الاقتصادية» وحرمته من الكتابة بوسائل الإعلام المحلية، ومنعت الاستعانة به في أي مؤسسة رسمية أو بحثية، بعد أن كان يُستدعى بصفته خبيراً في إعداد الموازنات المالية بالدول النامية، وعمل مستشاراً اقتصادياً بالجهاز المركزي للمحاسبات ومركز الدراسات الاقتصادية بالأهرام، والمركز القومي للتخطيط ووحدة التأمين بمكتب رئيس الوزراء ووزارة الاقتصاد.

تعكس رؤية فاروق لدراساته العميقة للمالية العامة، التي تعلم أصولها بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة على أيدي نخبة من بقايا العهدين الليبرالي والناصري، تخرج منها عام 1979، برمالة نخبة من الخريجين، انضّ أغلبهم عن الناصرية والاشتراكية وتحولوا إلى «الرأسمالية المتوحشة»، فأصبح منهم كبار رجال الأعمال ووزراء ومستشارون في عهدي مبارك ونظام 30 يونيو.

أخبار

200 ألف سوري يترقبون تصاريح العمل في تركيا

أعلنت وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية تعديلات جديدة على معايير تقييم تصاريح العمل للأجانب، مستثنية السوريين من استصدار تصاريح عمل في بعض المهن، والتي يتوقع أن يستفيد منها نحو 200 ألف عامل سوري، فضلاً عن 950 ألف عامل سوري حاصلين بالفعل على تصاريح، في الوقت الذي رفضها أكبر أحزاب المعارضة وهو حزب الشعب معتبراً إياها محاباة للسوريين ومطالباً بعودتهم إلى وطنهم سورية. ويرى رئيس الجالية السورية في تركيا، نزار خراط، أن «للعمالة السورية دوراً كبيراً بتسريع وتيرة العمل والنمو، لأن معظمهم يعمل بقطاعات إنتاجية، زراعية وصناعية»، مشيراً إلى أن «حملة ملاحقة السوريين، خلال الأشهر الأخيرة أثرت على الإنتاج»، مستدلاً بالتقارير التي أكدت أن المحال في منطقة إيجة تعاني نقصاً في المنتجات والسلع، لأن «ملاحقة السوريين وبقاءهم في منازلهم، أديا إلى تراجع الإنتاج».

تخفيضات على أكثر من 350 سلعة في الأردن

أعلنت المؤسسة الاستهلاكية المدنية تخفيضات وعروضاً ترويجية على أكثر من 350 سلعة غذائية وغير غذائية اعتباراً من اليوم الأربعاء، وإلى مساء الأحد الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، بنسب تراوح بين 8 و49 %.

وقال مدير عام المؤسسة سلمان القضاة، في بيان أمس الثلاثاء، إن التخفيضات ستكون متوفرة في جميع أسواق المؤسسة الـ 99 والمنتشرة في محافظات المملكة وألويتها، وبكميات كبيرة تلبي حاجة المستهلكين، داعياً الراغبين في الاستفادة من هذه العروض والتخفيضات إلى الرجوع إلى صفحة المؤسسة الرسمية على موقع «فيسبوك» للاطلاع على تفاصيل الأصناف والأسعار.

وبين القضاة أن هذه التخفيضات استمرار لنهج المؤسسة بالتخفيف عن كاهل المواطنين، ولا سيما ذوي الدخل المحدود والمتوسط وحمايتهم من ارتفاع الأسعار. وأشار إلى أن المؤسسة تعتمد على معايير الجودة والفحوصات المخبرية في

شراء السلع وبيعها. لافتاً إلى أن جميع المواد المخفضة اجتازت الفحوصات المخبرية والشروط الصحية قبل طرحها في الأسواق.

السلطة الفلسطينية تستوفي متطلبات مصرفية

ذكر مصدر مطلع لوكالة رويترز، أن السلطات الفلسطينية استوفت متطلبات إسرائيل لمواصلة المعاملات المصرفية بين البنوك الإسرائيلية والفلسطينية. وأوضح المصدر أن الخبراء الفنيين يقولون إن هذا من شأنه أن يبرر تمديد إجراء يسمح بهذه المعاملات لعام على الأقل لتجنب أزمة اقتصادية في الضفة الغربية، وذلك بعد انقضائه في 31 أكتوبر/تشرين الأول. وكان نائب وزير الخزانة الأميركي ألي أديميو، حذر إسرائيل الشهر الماضي، من أن السماح بتوقف العلاقات المصرفية من شأنه أن يعرض أمنها للخطر. وقال المصدر إن أديميو بحث الاثنين، مع رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد مصطفى «القضايا الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن جهود السلطة لتحسين نظام مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب»، بحسب وصفه. وأضاف المصدر أن أديميو أشار إلى «التقدم الذي أحرزته السلطة في هذه القضية، بما في ذلك استكمال إجراءات رئيسية لتقييم المخاطر ضمن ولايتها القضائية وتعزيز الامتثال الفعال للمعايير الدولية».

الخليج

تعميق الشراكة الاقتصادية بين السعودية وعُمان

تستهدف كل من السعودية وعُمان تعميق الشراكة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بينهما والبالغة قيمتها خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 36,8 مليار ريال

مسقط ـ **كريم رمضان**

كشفت الزيارة الأخيرة لوزير الاقتصاد العماني سعيد بن محمد السكري، إلى المملكة العربية السعودية، عن التوجه نحو تعميق الشراكة الاقتصادية بين البلدين الخليجيين. وتهدف المذكرة التي وقعها السكري يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، عقب مباحثات أجراها مع وزير التجارة السعودي، رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية، ماجد القصبي، إلى تعزيز التعاون في عدد من المجالات، منها التخطيط الاقتصادي متوسط وطويل المدى، والدراسات والنمذجة الاقتصادية، والاقتصاد الأخضر والدائري، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء العمانية. وسجل حجم التبادل التجاري بين البلدين في 9 أشهر من العام الجاري 36,8 مليار ريال (9,81 مليارات دولار)، وفقًا لما أوردته وكالة الأنباء السعودية. ويمتد هذا التعاون الاقتصادي ليشمل مجالات حيوية مثل الأمن الغذائي والمصافي وصناعات البتروكيماويات، ورغم وجود بعض التحديات، إلا أن حجم الفرص والتعاون الوثيق بين البلدين يبقى كبيرًا ومبشرًا بمستقبل اقتصادي واعد للبلدين، بحسب إفادة خبيرين لـ «العربي الجديد».

مجالات عديدة للشراكة

يؤكد الخبير الاقتصادي العماني مرتضى حسن علي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، أن مجال تكرير النفط وصناعة البتروكيماويات يكتسب أهمية خاصة في الشراكة السعودية العمانية، خاصة في ظل تركيز السعودية على تنويع مصادر الطاقة المتجددة، حسب علي. كما أن قطاع السياحة والترفيه يمثل فرصة واعدة للتعاون بين البلدين، فكلاهما يمتلك مقومات سياحية وثقافية مميزة، مما يفتح الباب واسعًا للتعاون في مجال تطوير السياحة وجذب السياح الدوليين، حسب علي، مشيرا إلى أن هذا التوجه يتماشى مع استراتيجيات البلدين لتعزيز السياحة الداخلية وتطوير البنية التحتية السياحية.

أما في مجال اللوجستيات والنقل، فيرى الخبير الاقتصادي العماني إمكانية تكامل الجهود بين ميناء الدقم العُماني تحديدا والموانئ السعودية لتعزيز التجارة والنقل البحري والبري، مؤكدا أن هذا التعاون من شأنه أن يعزز دور البلدين مركزين لوجستيين إقليميين مهمين. وعلى الرغم من الفرص الواعدة، يشير إلى وجود تحديات محتملة قد تواجه الشراكة بين عمان والسعودية، على رأسها التقلبات في أسعار الطاقة، التي قد تؤثر على خطط التمويل، إضافة إلى المنافسة الإقليمية المتزايدة في مجالات اللوجستيات والطاقة والتجارة.

كما أن التغيرات الجيوسياسية تمثل تحديا فارقا على هذا الصعيد، حسب علي، موضحا أن التوترات الإقليمية الجارية تؤثر سلبا على استقرار الأسواق وتدفقات الاستثمارات، مما قد ينعكس سلبًا على تنفيذ المشروعات وخطط النمو الاقتصادي. ويلفت الخبير الاقتصادي العماني أيضا إلى التحديات الهيكلية والبنية التحتية، موضحًا أن البلدين يحتاجان إلى تطوير بنيتهما التحتية بما يتوافق مع متطلبات الشراكات المستقبلية، ما قد يتطلب استثمارات كبيرة ووقتًا لتنفيذها. ويخلص إلى أن تعميق الشراكة بين السعودية وعُمان يتطلب تكامل الجهود والاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد، مع ضرورة مراعاة التحديات الاقتصادية والإقليمية لضمان نجاح هذه الشراكة وتحقيق أهدافها المرجوة.

مجال النفط يكتسب أهمية خاصة في الشراكة السعودية العمانية (Getty)

أسواق

انتعاش تجارة السيارات الفارهة في مصر

القاهرة ـ **أحمد عزب**

شهد المجتمع المصري، خلال السنوات الأخيرة، تقلبات عنيفة عدة، تسببت بارتباك كبير في مستويات المعيشة، إذ ترتب على تعويم الجنيه أربع مرات متتالية، وارتفاع نسب الفقر وزيادة التضخم الذي سجل 34,6% في بداية عام 2024، تغير أكبر أكبيراً بسلوك المصريين في الادخار أو تجنب الآثار السلبية العنيفة، فإلى جانب طرح الجهاز المصرفي للشهادات عالية الفائدة، وشراء الذهب ملاذاً آمناً، والتجارة في السوق الموازية للدولار فيما عرف بـ«الدولرة» وشراء العقار، كان الإقبال على شراء السيارات أحد تلك الخيارات، خاصة مع الطفرات في أسعارها، وأصبحت ملاذات آمنة جديدة، على عكس الهدف الأساسي المعمول به في كل دول العالم. وإلى جانب تلك التجارة الجديدة، والتقليدات في المجتمع، وشبه اختفاء كلي للطبقة المتوسطة، ظهرت طبقة جديدة من الأثرياء سيطروا على سوق البيزنس في مصر، وتباروا في إظهار امتلاكهم لثروات طائلة، وكانت مواقع التواصل ملعباً رئيسياً للاستعراض والتباري فيما بينهم، وبين شراء المطاعم وامتلاك المنازل الفاخرة وارتياد أفخم منتجعات الساحل الشمالي، إلى جانب حفلات الزفاف الأسطورية. ولم تنج السيارات من تلك المباريات بين الأثرياء الجدد، والتي دشنها الممثل محمد رمضان منذ سنوات عبر حساباته الشخصية على مواقع التواصل، وتسبب بجدل كبير حينما استعرض سياراته الفاخرة، وانضم له رجال الأعمال الجدد، وحديثو السن من أبناء الطبقة الجديدة، مثل مالك مطعم «قصر الكباجي»، ونجل رجل الأعمال السيناوي المثير للجدل عصام العرجاني، وفنان شاب يدعى عماد زيادة قام بعدة أدوار صغيرة في هوليود مؤخراً. وانعكس ذلك في أحدث التقارير الرسمية، إذ كشف التأمين الإجباري على السيارات المسجلة حديثاً، أن السيارات الفارهة استحوذت على نسبة 15% من مبيعات السيارات في مصر منذ بداية العام الجاري وحتى يوليو/تموز الماضي، إذ بلغ إجمالي السيارات المرخصة حديثاً في نفس الفترة 74 ألف سيارة، سجلت السيارات الفارهة منها 11 ألف سيارة.

وزاد من الجدل حول المتنافسين في امتلاك السيارات الفارهة مدونون وصناع محتوى مختصون في صناعة وتسويق وتجارة السيارات، تنافسوا فيما بينهم بالارتباط والقرب من المُلاك، واستعراض أحدث وأغلى سيارات اشتروها حديثاً، في استعراض واضح للقوة. تلك الظاهرة التي تكشف مدى الاضطراب الشديد والتقلبات التي يشهدها المجتمع والسوق المصريّين، نتيجة السياسات الخاطئة في التعويم وبيع الأصول الحكومية ودخول الدولة وسيطاً وتاجراً في الوقت ذاته، حاول خبراء ومختصون تفسيرها من منظور اقتصادي وتسويقي محترف.

وفي هذا السياق، أكد الخبيرة في سوق السيارات، والمتحدثة باسم نادي السيارات المصري، إيمان رضوان، أن نظرية الملاذ الآمن أحد أسباب انتعاش الظاهرة. وراء أن بعض رجال الأعمال يلجأون لشراء السيارات الفارهة على اعتبارها أصلاً يحتفظ بقيمته السوقية، ويمكن بيعه في أي وقت واستعادة رأس ماله، إلى جانب أنه استثمار ذو طابع استعراضي، يعزز فكرة تسويق صورة رجل الأعمال وإظهار تميز يعكس شخصيته الناجحة وانتمائه إلى طبقة اجتماعية راقية. وأضافت رضوان في حديثها مع «العربي الجديد» أن امتلاك السيارات الفارهة طريقة مضمونة للطبقة الجديدة حديثة العهد بالثراء للإعلان عن نفسها، وتدشين دخولها طبقة اجتماعية جديدة. وأرجعت، رواج سوق السيارات الفخمة إلى شركات السيارات التي تنتج عدداً محدوداً من بعض الطرز، والتي تلعب على نفسية العميل الذي يشعر بالتميز لامتلاكه سيارة لا يستطيع العامة امتلاكها، فتشعره بالتميز، وبالتالي يرتفع سعرها أكثر. خبير التسويق في مجال السيارات وصانع المحتوى، والقريب من عدد من النجوم، محمد فاروق، أكد أن حجم الثروات الذي يضخ في تجارة السيارات الفارهة ضخم للغاية، ودخل النجوم في دائرتها، وأصبحت من علامات النجومية والثراء والتسويق، وعن الماركات المفضلة لدى النجوم فقد كان في مقدمتها اللاند روفر، والبوغاتي، واللامبرغيني والفيراري، والمازيراتي. وأكد فاروق لـ«العربي الجديد» أن أشهر النجوم الحريصين على اقتناء السيارات الفاخرة هم محمد رمضان وعمرو دياب وأحمد حلمي ويسرا.

مال وسياسة

أظهرت بيانات رسمية انكماش أنشطة أكثر من نصف الشركات الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة، وسط استمرار الحرب التي دخلت عامها الثاني، لتتصدر الشركات العاملة في قطاع البناء والسياحة والترفيه الكيانات الأكثر تضرراً

ثمن الحرب

انكماش أنشطة أكثر من نصف الشركات الإسرائيلية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تعرضت أنشطة أكثر من نصف الشركات الإسرائيلية للانكماش في الفترة من مايو/ أيار إلى يونيو/ حزيران الماضيين، بينما كان الضرر الأكبر من نصيب الشركات العاملة في المناطق المتاخمة لقطاع غزة جنوب فلسطين المحتلة وكذلك المنطقة الشمالية بالقرب من الحدود مع لبنان، وسط استمرار الحرب التي دخلت عامها الثاني، ما يلقي بظلال من الشك حول وعود حكومة بنيامين نتنياهو بتحقيق الأمن في هاتين المنطقتين وإعادة الاقتصاد إلى خانة النمو في الأمد القريب.

وأظهرت بيانات سلطة الضرائب التي أوردتها صحيفة معاريف الإسرائيلية أن نسبة الشركات التي سجلت انكماشاً في أنشطتها بلغت 56,7% تتصدرها الشركات العاملة في قطاع البناء والسياحة والترفيه، بينما لم تسجل سوى 43,3% من الشركات نمواً. وأشارت الصحيفة إلى أن نسبة انكماش أنشطة الشركات تعاود الصعود، بعد أن تباطأت قليلاً في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، عقب قفزة خلال الأشهر الأولى للحرب حتى نهاية 2023، حيث طاول الانكماش 60% من الشركات في الفترة من سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، ونحو 62% منها في نوفمبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول، قبل أن تنقلص النسبة قليلاً في شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط 2024 ليطاول الانكماش 55,2% ثم 52,8% منها في مارس/ آذار وإبريل/ نيسان من هذا العام.

ويتجلى الضرر الجسيم بشكل خاص في قطاعات البناء، وقطاع الخدمات على رأسه السياحة، وقطاع الفن والترفيه. وفي هذه القطاعات سجلت الشركات انخفاضاً بنسبة 50% أو أكثر في حجم مبيعاتها مقارنة بالأشهر المقابلة من العام الماضي. ولدى تقسيمها حسب المنطقة الجغرافية، فإن شدة الأضرار التي لحقت بالأعمال على خط الصراع في الشمال (بالقرب من حدود لبنان) ومحيط غزة (جنوب) تبدو واضحة، وفق التقرير.

ومنتصف أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، عدل مكتب الإحصاء المركزي الحكومي توقعات النمو بالهبوط في إسرائيل للمرة الثانية هذا العام. وبحسب التقديرات بلغ النمو في الربع الثاني 0,3% على أساس سنوي، و1,0% على أساس ربع سنوي، مقارنة بنمو 0,7% على أساس سنوي، و0,2% على أساس ربع سنوي في التقدير الثاني، ونمو 1,2% على أساس سنوي و0,3% على أساس ربع سنوي في التقدير الأول. كما قلّص بنك إسرائيل المركزي في الأسبوع الأول من الشهر الجاري تقديراته للنمو في 2024 إلى 0,3% انخفاضاً من توقعات سابقة بنمو 1,5%، ما يفرض على وزارة المالية تعديل توقعات النمو الصادرة عنها سابقاً والمقدرة بـ 1,1% للعام الجاري.

وقد يكون للحرب متعددة الجبهات آثار وخيمة على اقتصاد إسرائيل المازم، حيث حذرت دراسة صادرة عن معهد أرون للسياسة الاقتصادية بجامعة رايخمان، نشرها موقع جيروزاليم بوست في وقت سابق من هذا الشهر من أن الحرب الشاملة ستكون لها تداعيات كبيرة.

ارتفاع أعداد الباحثين عن عمل

ارتفعت أعداد الباحثين الجدد عن عمل في إسرائيل من 26,6 ألف شخص في أغسطس/ آب إلى 35,4 ألفاً في سبتمبر/ أيلول، وفق البيانات الصادرة عن دائرة التشغيل أمس الثلاثاء. وأشارت الدائرة في تقرير لها، أورد تصحيفة يديعوت أحرونوت، إلى أنه كانت هناك زيادات في عدد الباحثين عن عمل في حوالي نصف المدن. وخلال الشهر الماضي بلغت نسبة عدد الباحثين عن عمل إلى عدد الوظائف الشاغرة 3,1، أي أنه مقابل كل 100 وظيفة شاغرة تقدم 130 باحثاً عن عمل.

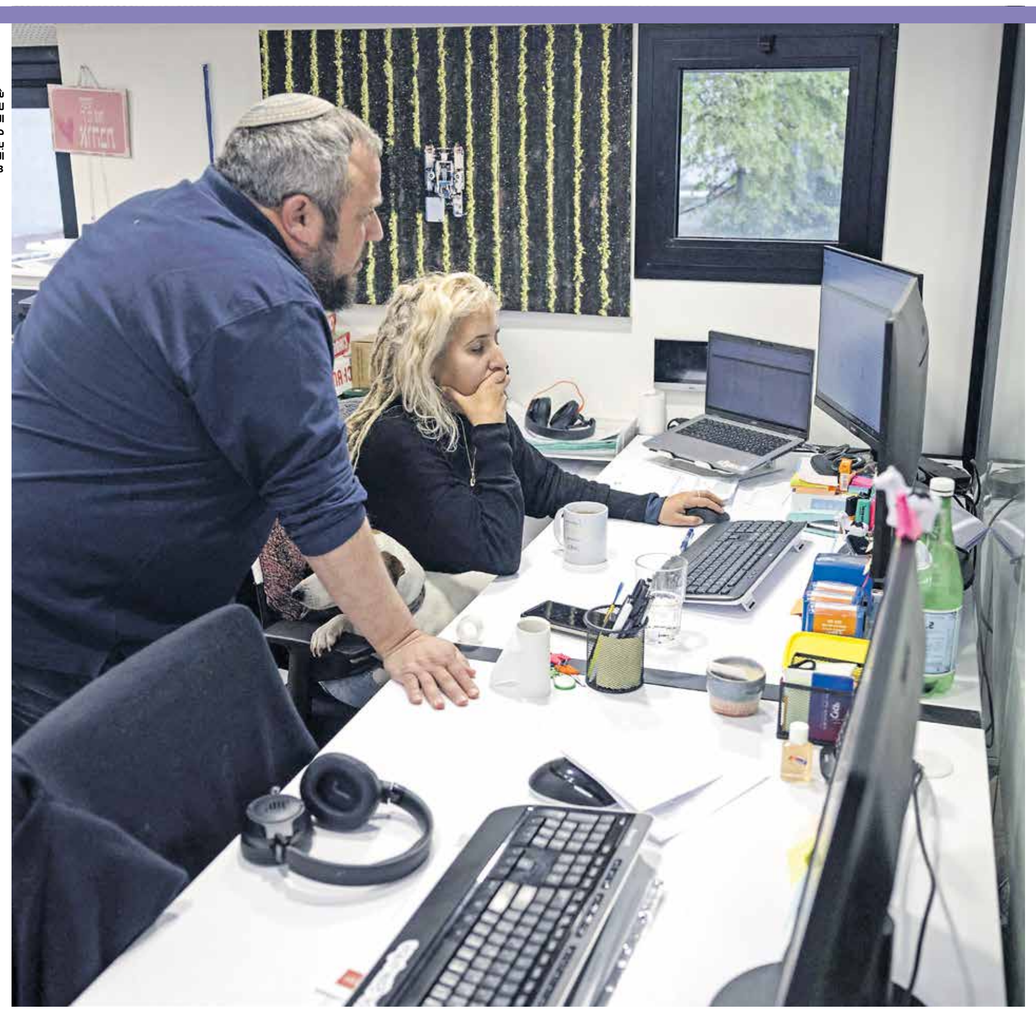

شركة للتكنولوجيا الزراعية في مستوطنة بشمال فلسطين المحتلة، 13 إبريل 2023 (فرانس برس)

النمو الاقتصادي بلغ 0,3% على أساس سنوي في الربع الثاني من 2024

النشاط الاقتصادي في الشمال، مع تأثر 70% من أرباب العمل، بسبب شدة القتال. ويفترض هذا السيناريو أيضاً عدم التوصل إلى اتفاق مع المقاومة الفلسطينية في غزة، ما يعني استمرار القتال ما يتطلب عشرين ألف جندي احتياطي إضافي، بتكلفة سبعة مليارات شيكل سنوياً (حوالي 1,8 مليار دولار).

أما السيناريو الثاني وهو الأعنف على اقتصاد إسرائيل، وهو أن تخوض إسرائيل حرباً على جبهات متعددة ضد حزب الله وإيران. وفي هذه الحالة، سيشهد عام 2024 انكماشاً اقتصادياً بنسبة 4,8%، وهو ما يعني خسارة نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقديرات التقرير. إن التكاليف الباهظة لمثل هذه الحرب من شأنها أن تزيد العجز إلى 11,2% من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 74,5% في عام 2024. وفي هذه الحالة، في عام 2025، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 1,5%، وأن يبلغ العجز 11,3% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 82,5%، بحسب التقرير.

وارتفع العجز في الأشهر الاثني عشر حتى سبتمبر/ أيلول الماضي إلى 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 8,3% على أساس سنوي في أغسطس/ آب، بينما كانت وزارة المالية قد وضعت هدفاً للعجز عند 6,6% لهذا العام بأكمله.

وقال شاي أهارونوفيتش، مدير سلطة الضرائب في تصريحات لصحيفة معاريف، أمس الثلاثاء، إن العجز سيتجاوز الهدف المحدد بنسبة 6,6%، مشيراً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات منها زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1%، إضافة إلى الزيادة التي تمت الموافقة عليها بالفعل. وكان الكنيست (البرلمان) قد صادق في مارس/ آذار الماضي على قرار الحكومة رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 18% بدلاً من 17% الحالية، اعتباراً من الأول من يناير/ كانون الثاني 2025.

وأضاف أهارونوفيتش: «نحن في وضع اقتصادي صعب، لكي نشير للعالم أنه يجرى خفض عجز الموازنة، نحتاج كل عام إلى توليد إيرادات ضريبة تصل إلى حوالي 40 مليار شيكل (حوالي 11 مليار دولار)».

وقد طرح التقرير سيناريوهين أمنيين محتملين، مع تقدير الأثر الاقتصادي لكل منهما. السيناريو الأول هو استمرار القتال بكثافة على الجبهة الشمالية لمدة شهر تقريباً. وفي هذه الحالة، سيشهد عام 2024 انكماش الاقتصاد بنسبة 3,1%، ما يعني انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5%، بحسب التقرير. وفي هذه الحالة، سيرتفع العجز إلى 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي، وستبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 71%. وفي عام 2025، توقع التقرير نمواً بنسبة 1,7%، وعجزاً بنسبة 7,8% من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة دين إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 76%. وتوقع التقرير أن تصل الفائدة على الدين في هذه الحالة إلى ما بين 6 إلى 8%.

وفي هذا السيناريو، يفترض التقرير أن رد حزب الله سيركز في الغالب على الجزء الشمالي من البلاد، ولكنه يؤثر أيضاً في وسط البلاد. ويفترض هذا السيناريو توقف النشاط الاقتصادي في الشمال، مع تأثر 70% من أرباب العمل، بسبب شدة القتال. ويفترض هذا السيناريو أيضاً عدم التوصل إلى اتفاق مع المقاومة الفلسطينية في غزة، ما يعني استمرار القتال ما يتطلب عشرين ألف جندي احتياطي إضافي، بتكلفة سبعة مليارات شيكل سنوياً (حوالي 1,8 مليار دولار).

أما السيناريو الثاني وهو الأعنف على اقتصاد إسرائيل، وهو أن تخوض إسرائيل حرباً على جبهات متعددة ضد حزب الله وإيران. وفي هذه الحالة، سيشهد عام 2024 انكماشاً اقتصادياً بنسبة 4,8%، وهو ما يعني خسارة نحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقديرات التقرير. إن التكاليف الباهظة لمثل هذه الحرب من شأنها أن تزيد العجز إلى 11,2% من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 74,5% في عام 2024. وفي هذه الحالة، في عام 2025، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 1,5%، وأن يبلغ العجز 11,3% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 82,5%، بحسب التقرير.

وارتفع العجز في الأشهر الاثني عشر حتى سبتمبر/ أيلول الماضي إلى 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 8,3% على أساس سنوي في أغسطس/ آب، بينما كانت وزارة المالية قد وضعت هدفاً للعجز عند 6,6% لهذا العام بأكمله.

وقال شاي أهارونوفيتش، مدير سلطة الضرائب في تصريحات لصحيفة معاريف، أمس الثلاثاء، إن العجز سيتجاوز الهدف المحدد بنسبة 6,6%، مشيراً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات منها زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 1%، إضافة إلى الزيادة التي تمت الموافقة عليها بالفعل. وكان الكنيست (البرلمان) قد صادق في مارس/ آذار الماضي على قرار الحكومة رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 18% بدلاً من 17% الحالية، اعتباراً من الأول من يناير/ كانون الثاني 2025.

وأضاف أهارونوفيتش: «نحن في وضع اقتصادي صعب، لكي نشير للعالم أنه يجرى خفض عجز الموازنة، نحتاج كل عام إلى توليد إيرادات ضريبة تصل إلى حوالي 40 مليار شيكل (حوالي 11 مليار دولار)».

تجار أميركا يتحوطون من تأثيرات الانتخابات الصاخبة

يتحوط تجار التجزئة في الولايات المتحدة من تسبُّب الانتخابات الرئاسية الصاخبة وموسم العطلات الأقصر هذا العام إحداث تأثيرات سلبية على المبيعات

نيويورك ـ **العربي الجديد**

يتحرك تجار التجزئة في الولايات المتحدة بكثافة لحماية موسم العطلات المهم للغاية، من تداعيات الانتخابات الرئاسية الصاخبة وفترة التسوق المضغوطة هذا العام، حيث تعمل سلاسل مثل «سكيتشرز» و«لولو ليمون» على جذب انتباه المتسوقين بعروض وتخفيضات مبكرة.

وتأتي الانتخابات الرئاسية المقررة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني في وقت بالغ الأهمية لموسم التسوق، فضلاً عن وجود خمسة أيام تسوق أقل من المعتاد بين عيد الشكر وعيد الميلاد، ما يؤدي إلى استنزاف الوقت الذي يتاح لتجار التجزئة جذب المتسوقين خلاله وإقناعهم بالإسراف. وقال تشاك جروم، كبير محللي التجزئة في مؤسسة «غوردون هاسكيت» لأبحاث السوق لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الثلاثاء، إن «عدد الأيام أقل، لذا فإن أهمية تلك الأيام أكبر».

ويطرح البعض من شركات التجزئة تخفيضات في وقت أبكر، أو يخططون لتشغيل عروض ترويجية إضافية وعرض المزيد من السلع الجديدة. وكان إنفاق المتسوقين في الولايات المتحدة قوياً في سبتمبر/ أيلول الماضي، حيث ارتفع بنسبة 0,4% عن الشهر السابق، لكن ثقة المستهلك انخفضت بشكل غير متوقع في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

ومن المتوقع أن ينمو إنفاق المستهلكين الأميركيين على التجزئة في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول المقبلين بنسبة تراوح بين 2,5% و3,5%، مقارنة بفترة العطلات في العام الماضي، بإجمالي يراوح بين 979,5 مليار دولار و989 مليار دولار، وفقاً لتوقعات من الاتحاد الوطني لتجارة التجزئة. لكن النمو المتوقع منخفض عما جرى تسجيله العام الماضي بنسبة 3,9% وكذلك المحقق في 2022 البالغ 4,7%، وفقاً لبيانات الاتحاد. سيبحث المتسوقون في الولايات المتحدة عن الصفقات هذا الشتاء وفقاً لمسح المستهلكين للتسوق في العطلات الصادر عن «بنك أوف أميركا»، الذي توقع 62% من الأميركيين الشعور بضغوط مالية في موسم العطلات هذا العام، مقابل 67% في عام 2023. ونتيجة لارتفاع الأسعار، يخطط ما يقرب من ستة من كل 10 من المشاركين في الاستطلاع للقيام بمزيد من التسوق الشتوي في متاجر التخفيض مقارنة بالعام الماضي.

وتركز سلسلة متاجر «أكاديمي» للسلع الرياضية والترفيه، على جذب عملائها من أصحاب الدخل المتوسط ويستخدمون بشكل متزايد بطاقات الائتمان أو خيارات الشراء الآن والدفع لاحقاً للمشتريات، كما قال الرئيس المالي كارل فورد. وأضاف فورد أن السلسلة تخطط أيضاً لمزيد من الترويج هذا الشتاء حيث يكون ذلك منطقياً. وفي السنوات الأخيرة، ضيقت الشركة استراتيجية الترويج الخاصة بها للتركيز على مناسبات محددة، مثل العودة إلى المدرسة. ووفقاً لرئيس المالية، ستتنعش العروض الترويجية خلال فترة العطلة الشتوية. كما تعتمد علامة الأحذية والملابس» على عروض جديدة، لجذب المستهلكين، كما قال المدير المالي جون فانديمور، موضحاً: «يمكننا القول إننا نبتكر كثيراً لاختيار الكثير من الأشياء لمعرفة ما ينجح». كذلك تضيف سلسلة متاجر «مايسيز» (MACY·S) مزيجاً من خيارات الهدايا من مستحضرات التجميل والعطور والملابس بجانب المنتجات الجديدة في موسم العطلات هذا العام، وفقاً لمديرين تنفيذيين في الشركة.

وعلى الرغم من الخطط لجذب المتسوقين، فقد أخذت بعض الشركات بالفعل موسم العطلات الخافت في الاعتبار في بياناتها المالية لهذا العام. وتتوقع شركة «لولو ليمون» انخفاضاً بنحو ثلاث نقاط مئوية في إيراداتها بسبب فترة التسوق الأقصر. وفي أغسطس/آب الماضي، خفضت شركة الملابس الرياضية توقعاتها لعام 2024 إلى ما بين 10,38 مليارات دولار و10,48 مليارات دولار من صافي الإيرادات، مقابل ما بين 10,7 مليارات دولار إلى 10,8 مليارات دولار التي توقعتها في يونيو/حزيران. وتحاول الشركة وقف التباطؤ في منتجاتها المخصصة للنساء من خلال خطوات مثل إضافة المزيد من الألوان والأنماط الموسمية إلى مجموعتها وتسريع الأنماط الجديدة، كما قال المسؤولون التنفيذيون. لكن من غير المتوقع أن تقاوم هذه الجهود تماماً آثار فترة التسوق الأكثر إحكاماً في العطلات.

توقعات بإنفاق المستهلكين 989 مليار دولار بموسم العطلات

نساء يتسوقن في متجر بنيويورك، 7 يوليو/تموز 2023 (Getty)

الغاز المسال الروسي يتمدد في أوروبا

موسكو ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع حصة روسيا من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال إلى 20% خلال النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بنحو 14% خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وذلك على الرغم من مساعي الكتلة لاتخاذ خطوات لتقليص الإمدادات القادمة من موسكو، وسط الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا والعقوبات الغربية الواسعة ضد الروس.

تأتي زيادة الواردات من الغاز الطبيعي المسال الروسي، رغم انخفاض حصة الاتحاد الأوروبي من السوق العالمية من هذا النوع من الوقود، وفقاً لتقرير صادر عن وكالة التعاون بين منظمي الطاقة (ACER).

ويعكس النمو في الإمدادات الروسية توازن الطاقة في أوروبا بعد مرور أكثر من عامين على الحرب التي شنتها موسكو على أوكرانيا والتي أثارت أزمة غير مسبوقة في الإمدادات. وعلى الرغم من أن روسيا لم تعد المورد الرئيسي للغاز في الاتحاد الأوروبي، بعد توقف معظم خطوط الأنابيب أو قطعها، لا يزال الغاز الطبيعي المسال الروسي يلعب دوراً محورياً في تأمين احتياجات الطاقة في أوروبا. وفي الربع الثالث من العام الجاري المنقضي بنهاية سبتمبر/أيلول، شهدت واردات الاتحاد الأوروبي الإجمالية من الوقود فائق التبريد انخفاضاً إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2021، ما يعني أن حصة روسيا المتزايدة تأتي وسط تقلص حجم السوق. واستقرت حصة الغاز الطبيعي المسال القادم من الولايات المتحدة عند حوالي 45% خلال هذه الفترة، فيما تراجعت حصة قطر إلى 12%، بحسب التقرير. كما تراجعت صادرات الغاز الطبيعي المسال القطرية المتجهة نحو الأسواق الآسيوية، حيث تجنبت الناقلات المرور عبر البحر الأحمر بسبب هجمات الحوثيين على السفن التجارية. وهذا التحول في تدفقات التجارة فتح الباب أمام زيادة تدفق الغاز الروسي إلى السوق الأوروبية، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الثلاثاء.

وأشار التقرير إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى حالياً إلى إيجاد سُبل للحد من اعتماده على الغاز الروسي، حتى مع استمرار تدفق الإمدادات إلى المنطقة. ومن المتوقع أن ينتهي اتفاق نقل الغاز عبر أوكرانيا في نهاية العام الجاري 2024، مما يدفع المسؤولين إلى البحث عن بدائل لهذه الإمدادات. وفي وقت سابق من هذا العام، وافقت الكتلة على فرض عقوبات محدودة على الغاز الطبيعي المسال الروسي للمرة الأولى، وطالبت كل من فرنسا وبلجيكا، وهما من الدول التي لا تزال موانئها تستقبل كميات كبيرة من الوقود الروسي، بضرورة تشديد الرقابة على هذه الإمدادات. ومع ذلك، لم تطرح المفوضية الأوروبية، وهي الجهة التنفيذية للكتلة، حتى الآن خطة واضحة لتسريع التخلص التدريجي من الاعتماد على الغاز الروسي.

وقد واصل الطلب على الغاز في الاتحاد الأوروبي الانخفاض خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، وفقاً لتقرير مراقبة السوق لعام 2024 الصادر عن وكالة التعاون بين منظمي الطاقة. وساعد انخفاض استهلاك الغاز في قطاع الطاقة على تعويض الزيادة الطفيفة في الطلب الصناعي.

الاتحاد الأوروبي يرفع حصة الغاز المسال الروسي إلى 20%

ناقلة غاز مسال قبال محطة استقبال في مدينة «هوس سور مير» الفرنسية، 22 يونيو 2023 (فرانس برس)

رؤية

العبث الاقتصادي في اليمن والمصير المجهول

مطهر عبد العزيز العباسي

تفيد التجارب من دول عديدة في العالم بأن سوء إدارة الشأن الاقتصادي يقود حتماً إلى انهيار بناء الدولة، وإلى تمزق النسيج الاجتماعي وانتشار الفوضى والذهاب بالوطن والإنسان إلى المجهول، وعادة ما يكون سبب ذلك اتباع سياسات اقتصادية خاطئة، والعجز عن تقديم حلول ناجعة لمعالجة الاختلالات والتحديات المالية والنقدية والتجارية التي قد تواجه البلاد في ظل الظروف العادية، فضلاً عن ظروف الحرب والدمار.

المتابع لما يجري الآن من تدهور اقتصادي في مناطق نفوذ سلطتي عـ..دن وصنعاء، سيصل إلى النتيجة نفسها. فالسلطتان، خلال فترة الحرب ومدة الهدنة المستمرة منذ ثلاث سنوات، تعاملتا مع إدارة الوضع الاقتصادي بطريقة فوضوية ولا مسؤولة، تستهدف هدر المنظومة الإنتاجية والمؤسسية للبنية الاقتصادية في البلاد، والدلائل على ذلك كثيرة تتجسد في انهيار القوة الشرائية للريال، والتصاعد المستمر لأسعار السلع والخدمات (التضخم)، وتزايد معدلات البطالة والفقر، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

ما يحدث هذه الأيام في مناطق سلطة عدن خير دليل على هذا العبث والفوضى في الجانب الاقتصادي، ويضع البلاد على شفا جـرفٍ هـارٍ، مسبباً آثاراً كارثية على حياة الناس ومعيشتهم وكرامتهم، ويمكن الإشارة إلى بعض مظاهر سوء إدارة الشأن الاقتصادي بالآتي:

- الإخفاق في إدارة الموارد السيادية العامة وفي توريدها إلى خزينة الدولة، فالموارد المالية من النفط والغاز والضرائب والجمارك تذهب إلى حسابات جهوية (عدن، مأرب، حضرموت، المخا) خارج إطار السلطة المركزية، التي اتجهت نحو تمويل نفقاتها من مصادر تضخمية من طريق الإصدار النقدي، وهذا كان له آثار كارثية على سعر صرف الريال.

- الفشل في إدارة السياسة النقدية وعدم القدرة على إدارة سعر الصرف بشكل سليم، ما جعله في حالة انهيار مخيف أو غرق حر، وهذا له انعكاسات خطيرة على مستوى دخول الناس ومعيشتهم، فقد تعدى سعر صرف الدولار حاجز ألفي ريال، ما يعني أن الريال فقد نحو 90% من قوته الشرائية مقارنة بما قبل الحرب، ويُخشى أن يستمر بالتدهور نحو ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف ريال في المدى المـنـظـور، وفي هذه الحالة سيفقد الريال قيمته ووظيفته ويفقد الناس ثرواتهم ودخولهم المقومة بالريال، وتتصاعد أسعار السلع والخدمات إلى مستويات قياسية. من الواضح أن سوق الصرف في مناطق عدن يعاني اختلالات كبيرة، أبرزها انكماش حجم العرض من النقد الأجنبي، مع تزايد حجم الطلب على العملات الأجنبية لمواجهة فواتير الاستيراد، كذلك أصبحت سلطة عدن طرفاً مؤثراً في المنافسة للحصول على الدولار لتغطية مرتبات موظفيها خارج البـلاد، ما يزيد من تدهور سعر الصرف أكثر وأكثر. وللأسف فإن الإدارة العليا لسلطة عدن قد لا تحس بمعاناة الناس وشظف عيشهم، لأنها تحصل على مرتباتها بالعملة الأجنبية أو العربية (الدولار، الريال السعودي، الدرهم الإماراتي)، ومن المخزي أن هذه الفئة تعيش خارج البلاد، بينما فئة الإدارة الوسطى والأدنى، ومعها عامة الناس، تكتوي بنار التضخم والغلاء والفقر والمعاناة.

- العجز التام عن حشد التمويل للمشاريع التنموية من الجهات المانحة (الإقليمية والدولية)، وعدم القدرة على تهيئة الظروف الملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية، بل ساهمت السلطة في التضييق على المستثمر الوطني، ما دفعه إلى الهروب برأسماله واستثـمـاره في الدول المجاورة. فخلال النصف الأول من العام الجاري، 2024، منحت السعودية نحو 600 ترخيص لمستثمرين يمنيين في المملكة، وفي هذا تشترك كل من سلطتي عدن وصنعاء في تحمل وزر إيجاد بيئة طاردة للمستثمر الوطني.

على الجانب الآخر، ابتدعت سلطة صنعاء أساليبها الخاصة في إدارة المـوارد السيادية، فقد تفننت في تنويع مصادر الجبايات المجـحفة من الضرائب والجمارك والزكاة والأوقـاف والرسوم الأخرى، وأعفت نفسها من أية التزامات تجاه مرتبات الموظفين أو الإنفاق على المشروعات التنموية، ما يجعل السلطة مساهمة في تجميد النشاط الاقتصادي والتنموي.

كذلك تفنّق إبداع السلطة في إصدار قانون منع التعاملات الربوية ليقضي على القطاع المصرفي، ويرمي البنوك التجارية والإسلامية والتمويل الأصغر في أتون الإعسار المالي والإفلاس، ويحرم مئات آلاف المودعين الاستفادة من ودائعهم وعوائدها، والدفع بهم إلى براثن الفقر والفاقة، إضافة إلى عجز تلك البنوك عن تمويل التجارة الخارجية، ما يعني الانغلاق عن العالم الخارجي، ويصبح مصير البنوك في المـجـهـول. في جانب السياسة النقدية، تمكنت سلطة صنعاء من تحقيق الاستقرار النسبي لسعر الصرف، لكنها أخفقت في المحافظة على استقرار التضخم، فأسعار السلع والخدمات تتزايد باستمرار، وأثقلت كاهل المواطنين محدودي الدخل. كذلك تتبع سلطة صنعاء سياسة منهجة لتضييق الخناق على القطاع الخاص من خلال الجبايات والإتاوات المتنوعة والمتكررة، وإغلاق نوافذ التمويل للمشاريع الاستثمارية من القطاع المصرفي الذي أصبح في حالة موت سريري، إضافة إلى عرقلة أنشطة وأعمال المنظمات الدولية العاملة في مجال الدعم الإنساني والإغاثي، وقطع جسور التواصل مع الجهات والمؤسسات المانحة الإقليمية والدولية إلى درجة الغاء الوزارة المعنية بالتعاون الدولي من هيكل الحكومة. إن حالة العبث الاقتـصـادي الممارس من سلطتي عدن وصنعاء، تقود إلى الاستنتاجات الآتية:

- إن كلتا السلطتين تـديـر المـوارد السيادية للبلاد بطريقة غير مسؤولة بعيداً عن الشفافية والمساءلة، وهذا يعني اتساع دائرة الفساد المالي والإداري، خصوصاً أن السلطتين كلتيهما ليست لهما ميزانية عامة معلومة وموافق عليها من السلطة التشريعية، وكل هذا يؤكد حجم العبث والفوضى في إدارة الشأن الاقتصادي في مناطق عدن وصنعاء.

- تتحمل السلطتان في عدن وصنعاء، مسؤولية عدم الوصول إلى اتفاق سياسي ينهي الحرب. وللأسف، فقد ألفتا إدارة البلاد في ظل اللاحرب واللاسلم لتعظيم مكاسبهما الشخصية بعيداً عن المساءلة والمحاسبة، وغير عابئتين بهموم الناس وظروف عيشهم القاسية.

- إن كل المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتضخم وتدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية والبطالة والفقر تدل على أن الأوضاع تتجه نحو المجهول، وأن السلطتين كلتيهما فقدتا الشرعية السياسية والشرعية الاقتصادية.